

٤٩. مصر قبل الجميع .. ضرورة تغيير المفاهيم السائدة

٥ . سياسة الإقتصاد العادل بديلاً عن سياسة الإقتصاد الحرّ

رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١ الساعة الثالثة وواحد وأربعين دقيقة صباحا

١. كشفت العديدُ من مشاكل الوطن الإقتصادية التى تسببت بدَوْرها فى حدوث الكثير من الأزمات الإجتماعية والسياسية والخِدَمية لغالبية المصريين فى السنين الأخيرة عن أسبابٍ كثيرة لها كان معظمُها واضحاً ومعروفاً وغيرَ خافٍ على كل من كان يتابع بحزن وحَسْرةٍ وأسًى تَردِّى أحوال الوطن وتدهورها المستمر والمتزايد بغير أن يستطيع شيئاً لمواجهتها أو التصدى لها. فقد كانت هذه الأسبابُ إنعكاساً مباشراً ونتاجاً مُتوقعاً وحَتْمياً لمنظومة متكاملة من سياسات الفساد والإفساد التى دَمَغَتْ أسوأ نظم الحكم فى مصر المعاصرِة والتى تم تقنينُها بتشريعاتٍ قانونية إجرامية مكنت بضعة آلاف من لصوص الوطن من نهب وسرقة ثروات ومُقدرات عشرات الملايين من شرفائه وفقرائه تحت سمع وبصر القانون وفى حماية سلطات الدولة المختلفة التى وافقت وشاركت جميعُها دونما إستثناء فى إرتكاب هذه الجرائم ضد شعبها مقابل نَيْل نصيبها من الغنائم والمنهوبات من حقوقه وثرواته.

٢. مَثَلَ إختيار وتعضيد التوجُّه صَوْبَ سياسة الإقتصاد الحُرّ بدون ضوابط نقطة البداية فى منظومة الفساد والإفساد والنهب والتدمير الإقتصادى للوطن. فليس هناك ما يُسمى بالإقتصاد الحُر.. الذى يشبه كلمة الحق التى يُرادُ بها باطل ــ ولكن هناك إقتصاد عادل أىْ إقتصاد سليم يقوم أساساً على التوازُن العادل بين حقوق المنتج وحقوق المستهلك وحقوق الدولة سواءَ أكانَ ناتِج هذا الإقتصاد سلعة مادية أو خدمة مهنية أو نشاطاً تجارياً أياً ما كانت طبيعته.

٣. كانت ــ ومازالت ــ سياسة الإقتصاد الحُرّ بدون ضوابط أو قيود وبالاً على الوطن والمواطنين تسببت فى مدى واسع من الخراب الإقتصادى والتدهور الإجتماعى والإنحطاط الحضارى والسقوط الأخلاقى يصعُب تصوُّر حدوثه فى أى مجتمع من البشر الأسوياء. كما إمتدت عواقب هذه السياسة الخاطئة إلى النواحى الأمنية القومية للوطن ا لتى كان من الواجب الحفاظ عليها والنَأى بها بعيداً عن أية أخطار قد تتسبب بها أىُّ سياساتٍ إقتصادية خرقاء لا تضع نصب عينيها سوى اَلمصالح الشخصية للمستفيدين منها دونما إعتبار لمصالح الوطن القومية والأمنية. ولا يحتاجُ المرءُ للدلالة على هذا سوى الإستشهاد بما ترتب على سياسة الخصخصة ــ ا لتى شكلت ومازالت تشكل مثالاً لجرائم الخيانة الوطنية المتكاملة الأركان ــ من تفريط فى أرض الوطن وثرواته العقارية وتدمير العديد من الصناعاتِ الحيوية الإستراتيجية اللازمة للحفاظ على ا لثروة الزراعية والثروة الحيوانية والثروة البشرية والثروة البيئية له مما تسبب فى تدمير جانبٍ كبير من ثروات ومقدرات الوطن يحتاج إلى سياساتٍ وطنية أمينة لإسترجاع ما نُهِبَ من ثروات الشعب وللحفاظ على ما بقىَ منها ولتنميتها لصالح الوطن والمواطنين.

٤. يُشكل هذا التوازُن العادل بين حقوق المنتج وحقوق المستهلك وحقوق الدولة ــ ويجب أن يشكل ــ حجرَ الزاوية فى أية سياسة إقتصادية هادِفة للتنمية والإستقرار. فهذا التوازُن العادل هو الضمان الأمثَل للمُنتج للإستمرار والتوسُّع فى نشاطه الإقتصادى بغير خوفٍ من تكبُّدِهِ لأية خسائر مالية يجب أن تتكفل الدولة بتعويضه عنها شريطة إلتزامِه التام بقوا عد هذا التوازُن العادل وبغير خوفٍ من توقيع أية إجراءات عقابية عليه من جراء عدم إلتزامِه بهذه القواعِد وبغير خوفٍ من تعرُّضه لعواقب تصاعُد الغضب الشعبى ضده فى حال مخالفة هذه القواعد بإتباع سياسات الإحتكار

أو الغش والتحايُل أو المبالغة فى تسعير المنتجات أو الخدمات أو التهاوُن فى تقديم وتوفير خدمات ما بعد البيع مثلاً أو التهرُّب من إلتزامات الضمان المُتعارَف عليها بالنسبة للسلع وا لخدمات المختلفة.

٥. تشمل سياسة الإقتصاد العادل ــ وليس سياسة الإقتصاد الحُر ــ مجموعة متباينة ومتناغِمَة ومتكاملة ومرتبطة من المنظومات المختلفة تختصُ كل منها بجا نب من جوانب سياسة الإقتصاد السليم تبدأ بمنظومة تحديد مواصفات الجَوْدَة للسلع والخدمات وتنتهى بمنظومة ضمان الجودة الكاملة لها حتى وصولها إلى المستهلك النهائى لها مروراً بمنظومة مراقبة وضمان تطبيق هذه المواصفات فى جميع مراحل الإنتاج والتعبئة والتغليف والنقل والتسليم والضمان والصيانة فى حالة السلع التى تتطلب مثل هذه الإشتراطات .. الخ .. وكذلك فى جميع مراحل تقديم الخدمات المهنية أيا ما كانت طبيعتها ومنظومة حساب التكاليف والتسعير العادل للسلع والخدمات ومنظومة تقدير وحساب الضرائب العادلة على السلع والخدمات طبقاً لنوعية النشاط الإقتصادى إضافةً إلى منظومة ضمان دَعْم الدولة الكامل للمنتجين الملتزمين الشُرَفاء فى حال تعرُّضهم لأية خسائر بسبب ظروفٍ خارجة عن إرادتهم وتعويضهم الكامل عن هذه الخسائر لحين معاودة نشاطِهم الإقتصادى مرةً أخرى.

٥. تقوم سياسة الإقتصاد العادل القائم على التوازن العادل بين حقوق المنتج وحقوق المستهلك وحقوق الدولة على مبادىء منطقية وإقتصادية وإجتماعية وإنسانية لا يُمارى فيها سوى أصحاب النظرة القاصِرة من حَسِنى النية الذين قد يرونَ فيها تضييقاً على المنتجين أو المِهَنيين مما قد يدفعهم إلى تقليص أنشطتهم التجارية بما قد ينعكس سلباً على مناخ الإستثمار أو نشاط البورصة وأسواق المال أو السياحة أو مكانة الوطن الدولية .. الخ الخ .. إلى آخر هذه التُرهات والحجَجْ الواهِية التى تكشف عن قصور كبير فى فهم متطلبات النهضة الإقتصادية لأى وطن. فهذا التوازن العادل ضمانة لا غِنَى عنها لتحقيق الرضاء الإجتماعى من قِبَلْ المستهلكين الذى يحقق بدَوره إستقراراً سياسياً وأمنياً ضروريان لتوفير مناخٍ جاذب ومشجع للتنمية والإستثمار والإنتاج والتصدير وزيادة الدخل القومى للوطن.

٦. لا يعترض على سياسة الإقتصاد العادل بدلاً من سياسة الإقتصاد الحُر سوى لصوص الوطن مِمنْ دأبوا على نهب وسرقة ما تطاله أيديهم من ثرواتٍ عامة ومِمَنْ إستمرأوا الحصول على إمتيازات لا يستحقونها ومِمَنْ إعتادوا على إستباحة المال العام أياً ما كانت طبيعته ومِمَنْ طُبِعوا على سلب حقوق الآخرين من أبناء الوطن الفقراء والبُسطاء الذين لا يجدون من يحميهم أو يدافع عنهم أو يحفظ لهم حقوقهم. وهذه الفئة الضالة من لصوص الوطن التى تسببت فى كل هذا الخراب البَلْقَع الشامل لجميع جوانب الحياة بالوطن على مدار العقود الثلاثة الأخيرة هى نَبْتٌ شيطانى مجرم يجب بَترُه وإستئصاله بالمصادرة الكاملة لكل ما يملكونه من ثرواتٍ حرام أيا ما كانت طبيعتها وإعادتها إلى خزانة الدولة وبالعزل والسجن والتجريد من جميع الحقوق التى منحها إياهم وطنهم الذى لم يحافظوا عليه والذى تسببوا فى خرابه وتدميره ومعاناة الغالبية العظمى من أبنائه من الفقر والجهل والمرض وشظف العيش طوال كل هذه العقود.

٧. تمثل المبادىء التى تقومُ عليها سياسة الإقتصاد العادل منظومةً متكاملة ومترابطة بجوانبها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والإنسانية المختلفة المُشارُ إليها فى السطور السابقة. وتهدف هذه المنظومة إلى تحقيق الهدف النهائى للإقتصاد السليم الذى يتمثل فى تحقيق نهضة إقتصادية قائمة على أسس عادلة راسخة تكفُل لها الإستمرار والتوسُّع والإزدهار بحيث تكون رافداً أساسياً مستمراً ومتزايداً من روافد الدخل القومى يُسهِم بدوره فى تعظيم وتحقيق المزيد من نواتج التنمية الإقتصادية وإتاحة مجالاتٍ جديدة لها تستوعب جزءاً كبيراً من العاطلين عن العمل وتساهِم مساهمةً فعالة فى مواجهة وحل نكبة البطالة التى تمثل قنبلةً موقوتة فى أحشاء الوطن وهو أمرٌ ضرورىٍ ولا غِنَى عنه لتحقيق الإستقرار الإجتماعى والإستقرار السياسى للوطن والمواطنين تمهيداً لبدء مرحلة النهضة الحضارية الشاملة التى نستحقُّها فى هذا العالم والتى تأخرنا كثيراً وطويلاً عنها وآن الأوان لبدئها. والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ــ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة